الكرامة
Alkarama

2023

التقرير السنوي

المحتويات

02 عن الكرامة
04 تمهيد
06 الخليج
13 المغرب
21 المشرق
26 النيل

عن الكرامة

الكرامة منظمة سويسرية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان مقرها جنيف، تأسست سنة 2004 للدفاع عن ضحايا القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي، وإيصال أصواتهم إلى آليات حقوق الإنسان الدولية. تسعى الكرامة من أجل عالم عربي ينعم فيه كل الأفراد بالعدل والحرية تحت حماية القانون.

مساندة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

ساندت الكرامة دون تمييز جميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية؛ كالقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاعتقال التعسفي.

يلجأ فريق الكرامة في عمله لآليات حقوق الإنسان الدولية، وخصوصا المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ولأجل ذلك يقوم القسم القانوني بتوثيق الحالات الفردية للانتهاكات بعد التواصل المباشر مع أسرة الضحية و/ أو محاميه، ثم يحيل المعلومات التي توصل بها إلى الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات بالأمم المتحدة، ملتمسا منها التدخل لدى سلطات البلد المعني ودعوتها لوضع حد لهذه الانتهاكات.

كما تساهم الكرامة في إسماع أصوات الضحايا للتعريف بقضاياهم والقرارات التي تصدرها آليات الأمم المتحدة بشأنها، سواء على موقع الكرامة أو مواقع التواصل الاجتماعي. وتستعمل أيضا الوسائل الإعلامية، وتنظم الحملات بالتعاون مع منظمات حقوقية أخرى والمجتمع المدني لضمان حماية ضحايا الانتهاكات.

تشجيع الإصلاحات العملية لحماية حقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية

نقوم بإعداد تقارير دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في كل بلد على حدة مبنية على خبرتنا التي اكتسبناها بتوثيق الحالات الفردية من خلال التواصل مع الأسر والمحامين والمتطوعين ومنظمات المجتمع المدني المحلي، ونرفعها كتقارير ظل موازية عن كل بلد إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات كلجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، استعدادا للاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان الذي يتم كل أربع سنوات. كما نشارك مع المجتمع المدني في مراجعة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالعالم العربي من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية (GANHRI).

وتصدر هذه الآليات، بناء على المعلومات التي نزوّدها بها، توصيات إلى سلطات الدولة المعنية، والتي يمكن أيضا للمجتمع المدني المحلي استعمالها للضغط على الحكومة لتفعيلها وتحسين وضع حقوق الإنسان في البلد.

تشجيع الإصلاحات العملية لحماية حقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية

تعمل الكرامة أيضا على إثارة انتباه وسائل الإعلام إلى الحالات التي تعمل عليها والقضايا التي تقوم بتغطيتها، بهدف مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية غير الحكومية على إسماع أصواتهم وتسليط الضوء على الوضع في البلاد؛ سواء بنشر بيانات عن الحالات المذكورة أو تقارير عمومية عن الأبحاث والتحقيقات التي تقوم بها. وللوصول إلى جمهور واسع، تعتمد الكرامة على وسائط التواصل الاجتماعي وعلى الخصوص تويتر وفايسبوك.

تمهيد

حالة الإنكار وازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان
سمة بارزة في عالم مضطرب

ما إنْ آذن العام 2023 بالرحيل حتى اشتعلت في المنطقة العربية حربٌ إسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة أشد ضراوةً من ذي قبل وأكثر دمويةً راح ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين، معظمهم أطفال ونساء، وسط حصار خانق وظروف إنسانية مروعة ودعم معظم الدول الغربية لإسرائيل وهي ترتكب جرائم إبادة جماعية.

على امتداد خارطة العالم العربي لا تزال قضايا حقوق الإنسان خارج حسابات الحكومات على اختلاف نُظُمها السياسية، ولا تزال حالة الإنكار المقرونة بالإفلات السائد من العقاب تجسيدًا واضحًا لغياب الإرادة السياسية تجاه حقوق المواطنين المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تواصل الكرامة كفاحها الدؤوب رغم التحديات ضد استرخاص القتل وانتهاك الحق في الحياة والتعذيب والإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي وتسعى جاهدةً للوصول إلى الحقائق من أفواه الضحايا وذويهم والمدافعين الشجعان عن حقوق الإنسان.

الحالات التي عملنا عليها خلال العام المنصرم 2023 ليست سوى رأس جبل الثلج في واقع مضطرب ويشهد نزاعات مسلحة على أكثر من صعيد، وهي أمثلة تكشف جانبًا من الأنماط المتبعة في الانتهاكات.

واصلت الكرامة تقديم الشكاوى الفردية أمام الإجراءات الخاصة، ونجحت في انتزاع عدد من آراء الخبراء الأمميين المستقلين المعنيين بحقوق الإنسان لصالح الضحايا.

خلال العام الماضي والأعوام السابقة، وبينما تكون البلدان العربية على موعد مع حدث دوري أمام أيٍ من الهيئات التعاقدية للنظر في مدى التزامها بالاتفاقيات وفحص سجلها في مجال حقوق الإنسان، تسابق الكرامة الزمن لإنجاز تقارير موازية، ويستنفر فريقها الذي راكم سنوات من الخبرة لتقصي الحقائق وتحديث البيانات استنادًا إلى الشكاوى المرفوعة مسبقًا والاتصال بمصادرنا الميدانية وفحص وتحليل المعلومات وإعداد تقارير بمعايير صارمة تسهم في إثراء النقاش وتحدد مكامن الخلل وتضع المعالجات والتوصيات المطلوبة.

سيظلّ الاستبداد في العالم العربي كابوسًا يقضّ مضاجع النخب الطامحة للتغيير الديمقراطي والمشتغلين بحقوق الإنسان، لكنْ ثمة تحدٍ آخر يواجه المدافعين عن حقوق الانسان. إن الدعم الغربي المتطرف لإسرائيل في جرائمها المروعة ضد الشعب الفلسطيني ينذر بانتكاسة غير مسبوقة للقيم العالمية المشتركة وتهديدًا مباشرًا للمنظومة الحقوقية العالمية.

إن النتائج الوخيمة لسياسات "الكيل بمكيالين" التي أصبحت للأسف سمة واضحة لمعظم الدول الغربية قد تكون في آخر المطاف أكثر تهديدا لقيم حقوق الانسان والسلام في العالم.

على صعيد العالم العربي، تواصل الحكومات حملاتها القمعية ضد المعارضين السلميين والصحافيين والنشطاء الحقوقيين، متخذةً من يافطات "الحرب على الإرهاب" و"حماية الأمن القومي" ذرائع لتكميم الأفواه وحظر حرية التعبير بالتوازي مع سن تشريعات تفتقر إلى معايير موضوعية وقانونية عادلة ومتوائمة مع التزامات مختلف البلدان تجاه القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تطورت أساليب الاستبداد، ولكن تطورت معها آليات النضال السلمي، وباتت الشعوب العربية أكثر مقدرة على الوصول إلى مواقع التأثير للإفصاح عن مطالبها بفعل

وسائل الإعلام الجديد وزيادة منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومع مرور الوقت تتراكم ثمار التضحيات، وصولًا إلى لحظة الانعتاق وكسر الأغلال وانتزاع الحقوق وتحقيق الرفاه والتنمية والسلام الدائم والعادل.

الخليج

في الخليج، وثقت الكرامة انتهاكات خطيرة ضد الحق في الحياة والأمن الشخصي، فضلا عن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

في مارس/ آذار 2023، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التقرير الدوري الشامل للبحرين، وعبّر عن مخاوفه بشأن القيود غير المبررة على حرية الرأي والتعبير، وأوصى بإجراء التعديلات المناسبة على قانون الصحافة والإعلام الإلكتروني.

لا يزال الوضع في عُمان والكويت مقلقًا، حيث لا تزال القيود المفروضة على الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات تستخدم للحد من الحيز المدني.

تشمل الجهود الرئيسية التي تبذلها الكرامة في قطر مراقبة آثار تشريعات مكافحة الإرهاب في البلاد، والتي تؤدي إلى العديد من القيود غير العادلة على الإجراءات القانونية الواجبة، مثل الحبس الاحتياطي المطول دون مراجعة قضائية. علاوة على ذلك، واصلت الكرامة متابعة القضايا التي أثيرت أمام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في السنوات السابقة والتي تشمل عدم حماية الضمانات الأساسية، والاعتقالات بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وتسليم الأفراد إلى بلدان قد يتعرضون فيها للتعذيب وسوء المعاملة.

في اليمن، وثقت الكرامة انتهاكات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لا تزال ترتكبها جميع الأطراف المشاركة في النزاع. في 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، قدمت الكرامة مساهمتها بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن في ضوء الاستعراض الدوري الشامل المقبل لمجلس حقوق الإنسان المقرر عقده بين 29 أبريل/ نيسان و 10 مايو/ أيار 2024.

في مايو/ أيار 2023، عقد مجلس حقوق الإنسان الاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أثارت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القضايا التي وثقتها الكرامة في توصياتها. ودعيت الإمارات العربية المتحدة، من بين أمور أخرى، إلى اتخاذ خطوات لضمان حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، وإنهاء ممارسات الاحتجاز التعسفي أو بمعزل عن العالم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، حثت الإمارات العربية المتحدة على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

تركزت جهود الكرامة هذا العام بشكل أساسي على حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية مع تقديم العديد من حالات الانتهاكات إلى خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة بالإضافة إلى تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل القادم المقرر عقده أوائل عام 2024.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

سلطت الكرامة، في تقريرها الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بشأن اليمن والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تمهيدًا للاستعراض الدوري الشامل، الضوء على المخاوف بشأن الهجمات ضد المدنيين وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية والتعذيب أثناء الاحتجاز والانتقام من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين. وأوصت الكرامة بوقف الأعمال الانتقامية ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السلميين والمعارضين السياسيين، وضمان حمايتهم وتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ضدهم إلى العدالة.

بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، أصدرت الكرامة بيانًا مشتركًا نددت فيه بأعمال العنف ضد الصحفيين وثقافة الإفلات من العقاب السائدة في البلاد.

نجحت المناصرة والتقاضي في مجال حقوق الإنسان في تأمين الإفراج عن أربعة صحفيين يمنيين بعد ثماني سنوات من المعاناة وسوء المعاملة في سجون الحوثيين. وبينما شاركت الكرامة عائلاتهم فرحتهم، ذكرت بعبارات قوية بأن الإفراج عنهم لا يعفي الجناة من مسؤوليتهم الجنائية عن الانتهاكات المرتكبة ضدهم.

شددت الكرامة على ضرورة وقف التدهور المقلق لحرية التعبير في اليمن، وأصدرت بيانًا مشتركًا أدانت فيه الرقابة وحجب الوصول إلى الإنترنت. وشدد البيان على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الانتهاكات المتفشية للحريات الرقمية والحق في الوصول إلى المعلومات والحق في الاحتجاج والتظاهر.

تستخدم التشريعات القمعية بانتظام في الكويت ضد أي شخص ينتقد السلطة التنفيذية أو القضاء أو السياسات الخارجية مع الدول الأجنبية أو ينشر رسائل على وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر ناقدة للسلطات.

في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أحالت الكرامة إلى المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير قضية سلمان الخالدي، وهو ناشط كويتي حكمت عليه المحكمة العليا غيابيا في 26 سبتمبر/ أيلول 2023 بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب منشورات على الشبكات الاجتماعية. وقد أدين ب "التشهير" بالمملكة العربية السعودية ونشر "أخبار كاذبة" و "الإساءة إلى الأمير" عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أشارت الكرامة، في تقريرها للاستعراض الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بشأن المملكة العربية السعودية إلى الانتهاكات المنهجية لحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، وأعربت عن قلقها إزاء وضع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين لا يزالون تحت المراقبة اللصيقة حتى أولئك الذين هم في الخارج.

في أبريل/نيسان، أفرجت السلطات السعودية عن الصحفي اليمني مروان المريسي ورحّلته إلى بلده الأصلي، بعد إخضاعه لما يقرب من خمس سنوات من الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة.

أوصت الكرامة في مساهمتها برفع القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، ووضع حد للاضطهاد والانتقام، وإلغاء الأحكام التي تجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

في ما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، دعا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة للمرة الرابعة إلى إطلاق سراح المعارضين السلميين

الذين لا يزالون معتقلين تعسفيًا رغم انتهاء مدة عقوباتهم بموجب محاكمات غير عادلة، على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والمطالبة بإصلاحات سياسية.

الحق في الحرية والأمن الشخصي: حالات الاختفاء القسري، الإعدام بإجراءات موجزة، التعذيب و الإحتجاز التعسفي

في تقريرها الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 للاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بشأن اليمن، سلطت الكرامة الضوء على تفشي ممارسة الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي في جميع أنحاء البلاد. وأوصت الكرامة بتوضيح جميع حالات الاختفاء القسري، والتحقيق في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز من قبل جميع أطراف النزاع، وضمان أن تكون جميع حالات الحرمان من الحرية وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وجهت الكرامة نداءً عاجلاً مشتركًا إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتدخل لإنهاء المحاكمات السياسية للمحتجزين في اليمن. كما خاطبت الكرامة خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول وضع السياسي اليمني وزعيم حزب الإصلاح، محمد قحطان، الذي اختفى فور اعتقاله عام 2015 من مقر إقامته في صنعاء.

في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2023، انضمت الكرامة إلى ما يقرب من أربعين منظمة غير حكومية للتذكير بحالة حقوق الإنسان في اليمن بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وشددت في بيان مشترك على أهمية دعم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، وأكدت مجددًا أنه لا وجود لحقوق الإنسان من دون تحقيق العدالة.

في تقريرها الموازي للاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بشأن المملكة العربية السعودية، أشارت الكرامة إلى أن ممارسة الاحتجاز التعسفي لا تزال ممنهجة ضد جميع المعارضين، وأعربت عن قلقها إزاء "مراكز المناصحة"، التي تزعم السلطات السعودية أنها عبارة عن برنامج لإعادة تأهيل وإدماج "الإرهابيين" الذين أكملوا مدة سجنهم، غير أنها تفضي عمليًا إلى الاحتجاز التعسفي للعديد من الأفراد، دون أي مراجعة قضائية، ويستند الاحتجاز فيها إلى أساس أنهم قد يمثلون "تهديدًا محتملًا" في المستقبل بسبب احتمال استمرارهم في اعتناق آراء مخالفة بعد إطلاق سراحهم.

في أبريل/ نيسان، أحالت الكرامة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والمقرر الخاص المعني بالتعذيب قضية عبد الصمد إسماعيل محمد سالم "المحمدي"، وهو رجل أعمال يمني تعرض للتعذيب حتى الموت على أيدي أفراد من أجهزة الأمن السعودية أثناء احتجازه في مركز الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في جازان (جنوب غربي المملكة العربية السعودية).

وثقت الكرامة هذا العام انتهاكات ضد الحجاج الذين يزورون مكة المكرمة. في السنوات السابقة، انتهكت السلطات السعودية الحق في الحرية وحقوق السلامة للعديد من الحجاج والمعتمرين، بناءً على آرائهم وانتماءاتهم السياسية المحتملة. كان هذا هو حال الحجاج اليمنيين، عبد الله مقبل زايد العصيمي، حمير عبد الله مقبل العظمي، محمود حامد قائد البروشي وسرحان مقبل زايد مقبل هميلة، المعتمر عبد الرب منصور مقبل أحمد جحام، جميعهم اعتقلوا خلال رحلتهم إلى الأراضي المقدسة، أطلق سراح ثلاثة منهم بعد أكثر من عام ولا يزال اثنان محتجزين حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

بؤرة تركيز

حملة على علماء الدين السعودية

واصلت الكرامة هذا العام توثيق حملة القمع الواسعة النطاق ضد الشخصيات الدينية التي عارضت علنًا سياسات محمد بن سلمان، كما يتضح من قضية الباحث البارز سفر بن عبد الرحمن الحوالي (71 عاما)، المحتجز تعسفيًا منذ يوليو/ تموز 2018 بعد نشره كتابًا ينتقد سياسات ولي عهد السعودية محمد بن سلمان ويقدم توصيات لشخصه.

كان من المتوقع إطلاق سراحه بعد انتهاء مدة عقوبته بحلول نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، لكنه لا يزال محتجزًا تعسفيًا من قبل السلطات السعودية التي ترفض إطلاق سراحه.

في يونيو/ حزيران 2023، بناء على طلب الكرامة، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 26/2023 ودعا المملكة العربية السعودية إلى الإفراج الفوري عن عالم الدين البالغ من العمر 71 عاما.

ومنذ اعتقاله، وعلى الرغم من ضعف النطق وصحته الهشة للغاية، فقد حُرم من الرعاية الكافية ومن الوصول إلى العالم الخارجي. وكشكل من أشكال العقاب على انتقاده وليّ عهد، يُترك الحوالي فعليا ليموت في الحجز، معزولاً عن العالم الخارجي وأحبائه، ويعيش في

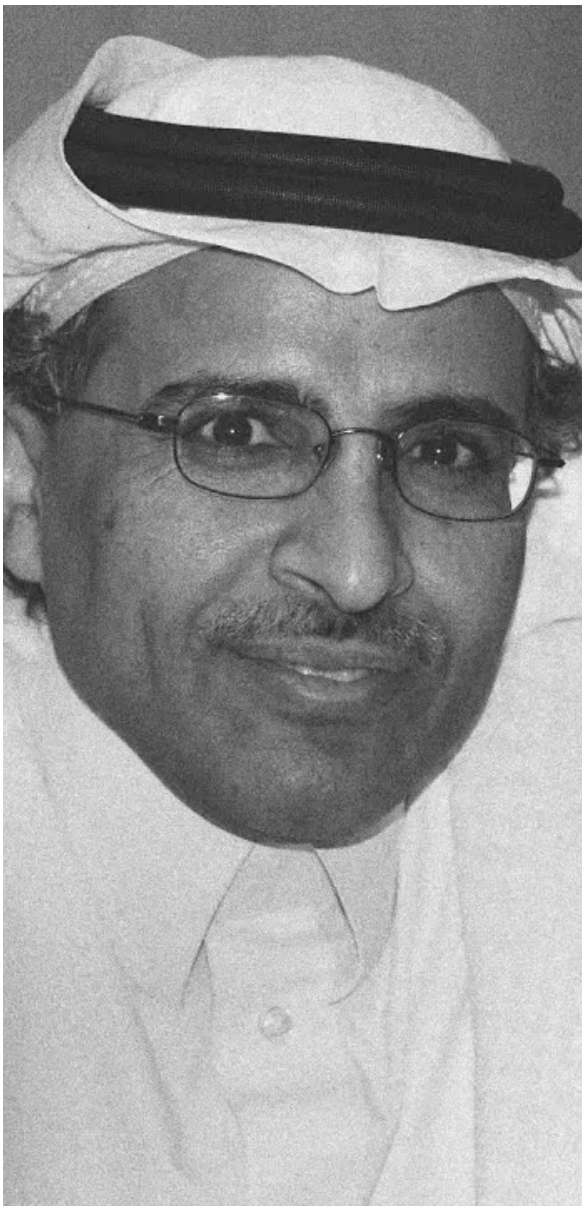

محمد بن فهد القحطاني، أحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، يُحاكم مجددا بعد 10 سنوات اعتقال.

خوف من المضايقات والتهديدات لأقاربه.
أدت صراحة الحوالي في انتقاد السلطات إلى اعتقال أبنائه الأربعة وشقيقه من قبل قوات جهاز أمن الدولة، وهو ما يرقى إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي. بالإضافة إلى ذلك، ضاعفت محكمة الاستئناف السعودية أحكام السجن الخاصة بهم انتقامًا لدحض التهم ورفض الظلم الذي عانوا منه.

وفي حين حثّ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، المملكة العربية السعودية على "ضمان عدم تعرض أقارب الحوالي لأي أعمال انتقامية بسبب أنشطته أو ممارسة حقوقهم"، أشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن السلطات السعودية لم تستطع دحض شكوى الكرامة بشأن المضايقات والانتقام ضد عائلة حولي، "ولا سيما الاعتقال المزعوم لأفراد الأسرة كشكل من أشكال العقاب على أنشطته".

أعربت الكرامة عن قلقها الشديد إزاء وضع الحوالي، واستشهدت بقضيته في تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كمثال واضح على الأعمال الانتقامية التي تقوم بها السلطات السعودية ضد الأشخاص الذين يلجأون إلى الأمم المتحدة لطلب تدخلها في حالات انتهاك حقوقهم.

في 31 مايو/ أيار 2022، أحالت الكرامة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة قضية الدكتور سلمان فهد العودة، المفكر الديني الشهير والفيلسوف في الإسلام المعاصر، الذي استخدم مكانته الدينية والفكرية للدفاع السلمي عن الحقوق والحريات المدنية، مما جعله هدفًا متكررًا لحملة القمع التي تشنها السلطة الملكية السعودية، وكذلك شقيقه السيد خالد العودة.

أُلقي القبض على الدكتور العودة في 7 سبتمبر/أيلول 2017، خلال حملة قمع ضد المعارضة استهدفت شخصيات شعبية رفضت الدعم العلني لسياسات ولي عهد محمد بن سلمان. في 12 سبتمبر 2017، ألقي القبض على خالد العودة كعقاب على إدانته العلنية لاعتقال شقيقه.

وقد احتُجز العودة في الحبس الانفرادي منذ اعتقاله وحُرم من الرعاية الطبية، وتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي الشديد. ولا تزال محاكمته جارية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض بموجب 37 تهمة تتعلق بممارسته الحق في حرية التعبير، وطالب الادعاء بإعدامه بموجبها. ومنذ اعتقاله، اعتبر العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة محاكمته غير عادلة ودعوا إلى الإفراج عنه فورًا.

واستجابة للرسائل العديدة الموجهة إلى إجراءات الأمم المتحدة وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، كثفت سلطات احتجازه – التي تعمل تحت السيطرة المباشرة لوليّ العهد نفسه – كما كثفت استخدام التعذيب والحبس الانفرادي، مما أدى إلى تدهور كبير في صحته البدنية والعقلية وإعاقته الدائمة.
في 26 يناير/ كانون الثاني 2021، كانت الكرامة قدمت بلاغًا إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نيابة عن العودة، بينما حرمت عائلته مرة أخرى من الحق في الاتصال به أو زيارته. وتواصل المحكمة الجزائية المتخصصة تأجيل جلسات الاستماع التي تبقي السيد العودة في حالة احتجاز إلى أجل غير مسمى وتحت التهديد المستمر بالحكم عليه بالإعدام، الأمر الذي يشكّل بالتأكيد معاملة قاسية ولاإنسانية له ولأسرته.

بناءً على طلب الكرامة، أقر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في رأيه رقم 56/2023 بالطابع التعسفي لحرمانه من الحرية. وأشار خبراء الأمم المتحدة المستقلون إلى أن "السيد سلمان العودة محتجز على أسس تمييزية، أي على أساس آرائه السياسية والدينية وبسبب وضعه كمدافع عن حقوق الإنسان". أما بالنسبة للسيد خالد العودة، فقد شدد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي على "أن

الذنب بالارتباط والتمييز من قبل الحكومة على أساس الرأي السياسي الذي يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر هما التفسيران الوحيدان المعقولان لاعتقال السيد خالد العودة واحتجازه".

واصلت الكرامة هذا العام أيضًا متابعة قضايا سجناء الرأي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك أعضاء جمعية الحقوق السياسية والمدنية (حسم)، من خلال تقديم شكاوى فردية إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وتقارير موازية إلى العديد من هيئات الأمم المتحدة.

كوسيلة لإسكات الأصوات الناقدة في المملكة العربية السعودية، يقتل سجناء الرأي بصمت وببطء من خلال الاحتجاز التعسفي المطوّل. وحتى بعد قضاء عقوباتهم كاملة، يحتجزون في "مراكز المناصحة" بحجة إعادة التأهيل.

في أوائل يناير/كانون الثاني، أفرجت السلطات السعودية عن الأكاديمي عبد الكريم الخضر، المدافع السعودي عن حقوق الإنسان والعضو المؤسس لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، لكنها نقلته على الفور إلى مركز المناصحة.

وعلى الرغم من دعوة الفريق العامل التابع للأمم المتحدة إلى إطلاق سراحه، وبعد أن قضى كامل عقوبته البالغة ثماني سنوات، لا يزال أستاذ القانون محتجزًا في هذه المراكز، التي تستخدم في الممارسة لمواصلة احتجاز المعارضين السلميين الذين قضوا عقوباتهم التعسفية ولكنهم ما زالوا يعتبرون تهديدا للنظام لأنهم قد يستمرون في التعبير عن آراء معارضة بعد إطلاق سراحهم.

وتقدم السلطات السعودية "برنامج المناصحة"، الذي أطلق عام 2007، على أنه برنامج لإعادة إدماج وتأهيل "الإرهابيين" المدانين. ووفقًا للحكومة، توفر هذه المراكز العلاج "الذي يتألف من جلسات نفسية واجتماعية ودينية تهدف إلى القضاء على الأيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة" على أساس "الخوف من ارتكاب جريمة إرهابية عند إطلاق سراحه من السجن" أو "تهديد الأمن العام". والأمر متروك لوزارة الداخلية لتحديد أهلية هؤلاء الأشخاص للإفراج عنهم.

ومع ذلك، تحتجز هذه المراكز تعسفًا العديد من الأفراد بعد انتهاء مدة عقوبتهم دون مراجعة قضائية بحجة أنهم قد يستمرون في تشكيل "تهديد" في المستقبل. وفي حين يحتجز المعارضون السلميون بموجب قانون مكافحة الإرهاب، فإن مراكز المناصحة مصممة لإكراه السجناء السياسيين على التعبير عن الولاء المطلق للسلطة الملكية.

كما أفرجت السلطات السعودية هذا العام عن عضو آخر في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية وناشط في مجال حقوق الإنسان، وهو الدكتور عبد الرحمن الحامد، البالغ من العمر 61 عامًا، بعد أن أمضى تسع سنوات خلف القضبان إثر محاكمة جائرة بسبب نشاطه السلمي. ومع ذلك، لا يزال خاضعًا لحظر السفر لمدة تسع سنوات أخرى.

واصلت المملكة العربية السعودية استخدام القضاء كأداة سياسية، وحكمت على قادة الرأي والنشطاء بالإعدام بتهم تتعلق بممارسة الحق في الرأي والتعبير والمعارضة السلمية.

عبرت الكرامة عن مخاوفها إزاء قرار محكمة سعودية إعادة محاكمة سجين الرأي محمد بن فهد القحطاني، الذي أنهى حكمًا بالسجن لمدة 10 سنوات انتقامًا منه بسبب نشاطه السلمي في مجال حقوق الإنسان.

تعرض القحطاني للمضايقة والعنف الجسدي والنفسي المتكرر أثناء احتجازه، وأعلن إضرابًا عن الطعام في ديسمبر / كانون الأول 2020 احتجاجًا على رفض

السلطات السماح له بالاتصال بعائلته والحصول على الكتب والأدوية.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، دعت زوجة القحطاني إلى الكشف عن مصير زوجها الذي انقطع عن أي اتصال بالعالم الخارجي. احتجز القحطاني في سجن الحائر بالرياض ونقل إلى جناح في السجن حيث يحتجز السجناء الذين يعانون من اضطرابات نفسية. في مايو/ أيار 2022، أفيد بأنه تعرض لاعتداء جسدي من قبل أحدهم.

بناء على طلب من الكرامة، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 2015/38 في عام 2015 بشأن قضية تسعة نشطاء سعوديين، بمن فيهم القحطاني، مؤكدا الطبيعة التعسفية لاحتجازهم، ودعا إلى الإفراج الفوري عنهم.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لإطلاق سراحه من قبل خبراء الأمم المتحدة، فضلا عن إثارة قضيته مرتين في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة حول الأعمال الانتقامية، لا يزال القحطاني رهن الاحتجاز وهو حاليًا على وشك أن يدان مرتين لنفس الوقائع في انتهاك لمبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين، الذي ينص على أنه لا يمكن محاكمة شخص مرتين على نفس التهمة.

حصل القحطاني على جائزة رايت لايفليهود لعام 2018 إلى جانب اثنين من المدافعين السعوديين عن حقوق الإنسان - عبد الله الحامد ووليد أبو الخير - "لجهودهم المستنيرة وشجاعتهم، مسترشدين بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان".

راقبت الكرامة هذا العام الوضع في المملكة العربية السعودية عن كثب، حيث واصلت البلاد حملتها العنيفة ضد التعبير المعارض على الإنترنت.

إن قضية محمد الغامدي، وهو مدرس متقاعد حكم عليه بالإعدام بسبب تغريداته ونشاطه على موقع يوتيوب، هي مثالٌ بارز على قمع الحكومة السعودية المتزايد لحرية التعبير والمعارضة السياسية السلمية في البلاد.

حث العديد من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي المملكة العربية السعودية على الإلغاء الفوري لحكم الإعدام الصادر بحق الغامدي.

وجهت الكرامة نداءً عاجلاً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن قضية الداعية الإصلاحي البارز عوض بن محمد القرني (68 عاما) الذي يواجه أيضًا عقوبة الإعدام. وكانت النيابة العامة السعودية قد طلبت عقوبة الإعدام بعد إدانته بعدد من التهم، بما في ذلك امتلاك حساب على تويتر واستخدام واتساب لنشر رسائل وصفت بأنها "معادية" للمملكة.

واستجابة لشكوى قدمتها الكرامة، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بدوره الرأي رقم 55/2023 الذي أقر فيه بالطبيعة التعسفية لحرمانه من الحرية، مشيرا إلى أنه "محتجز لأسباب تمييزية، أي على أساس آرائه السياسية والدينية".

المغرب

بدأ هذا العام باعتماد نتائج التقارير الدورية الشاملة للجزائر والمغرب وتونس. في مارس/ آذار 2022، قدمت الكرامة تقريرا موازيا لكل بلد أعربت فيه عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وسلطت الضوء على عدم تعاون الدول مع آليات الأمم المتحدة لمعالجة هذه القضايا.

وخلال الاستعراضات الدورية، قدمت العديد من البلدان توصيات بشأن القضايا التي أثارتها الكرامة في تقاريرها، بما في ذلك ضرورة تعديل قوانين مكافحة الإرهاب، واتخاذ خطوات لمنع جميع أعمال التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك أثناء الاعتقال والاستجواب والاحتجاز، وضمان الاحترام الكامل للحق في حرية التعبير والصحافة وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

وعلى مدار العام، واصلت الكرامة توثيق الانتهاكات التي أبرزتها تقاريرها السابقة، لا سيما الحالات المتعلقة بالأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من النشطاء السلميين وانتهاكات الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي.

وفي هذا العام، ظل منع التعذيب ومكافحته من بين الأهداف الأساسية للكرامة.

في 21 أبريل/ نيسان 2023، قدمت الكرامة مساهمتها في مشروع التعليق العام للجنة الفرعية لمنع التعذيب بشأن المادة 4 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وتلزم هذه المادة الدول الأطراف بالسماح لآليتها الوقائية الوطنية وللجنة الفرعية بزيارة أماكن الاحتجاز "بغية القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز حماية هؤلاء الأشخاص من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".

وذكرت الكرامة في تقريرها بأن التزام الدول الأطراف بتوفير الوصول إلى أماكن الحرمان من الحرية يجب أن يتم الوفاء به بطريقة تعزز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم.

وشددت الكرامة على أن فشل الدول في ضمان تمويل آلياتها الوقائية الوطنية تمويلاً كافياً وقدرتها على الاضطلاع بولايتها بشكل مستقل يشكل عقبة رئيسية أمام ضمان زيارات فعالة لأماكن الحرمان من الحرية. وقدمت الكرامة تحليلها للتحديات الرئيسية التي يتعين مناقشتها في هذا السياق. ويستند التحليل إلى ملاحظات عملية أبدتها الكرامة أثناء قيامها بعملها في العديد من البلدان بما في ذلك المغرب وتونس.

في موريتانيا، لا تزال الكرامة تشعر بالقلق إزاء انتهاكات الحق في التجمع السلمي من خلال الاستخدام المفرط للقوة واعتقال المتظاهرين، والاضطهاد القضائي للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين السلميين، فضلا عن سوء ظروف الاحتجاز في السجون وعدم وجود آلية مستقلة وفعالة للوقاية والشكاوى من أعمال التعذيب وسوء المعاملة.

واصلت الكرامة جهودها في ليبيا لتوثيق الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في جميع أنحاء البلاد من أجل تعزيز المساءلة على كلا الجانبين. من خلال الحالات الفردية المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، سلطت الكرامة الضوء على الممارسة المنهجية للاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي من قبل طرفي النزاع، مما يقوض بشكل خطير سيادة القانون.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، التجمع السلمي، التعبير والإعلام، المدافعون عن حقوق الإنسان

في الجزائر، لا تزال حملة القمع ضد المجتمع المدني واحدة من أكثر المخاوف إلحاحًا مع مئات الأشخاص المحتجزين حاليًا بسبب التعبير السلمي عن المعارضة أو دعم الحراك.

في 22 فبراير/ شباط 2023 أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء تصاعد حملة القمع ضد المجتمع المدني من قبل السلطات الجزائرية بعد حل "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" (LADDH)، إحدى أهم جمعيات حقوق الإنسان في الجزائر. وحث ماري لولر، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السلطات الجزائرية على وضع حدٍ لجميع "أعمال الترهيب وإسكات وقمع حركة حقوق الإنسان".

في سبتمبر/ أيلول 2023، قام المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بزيارة إلى الجزائر واصفًا الحراك بأنه مثال على "الروح المدنية الرائعة". وحث الخبير الأممي الحكومة على "معالجة مناخ الخوف الناجم عن سلسلة من التهم الجنائية ضد الأفراد والجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية بموجب قوانين تقييدية للغاية، بما في ذلك تشريعات مكافحة الإرهاب التي تتعارض مع التزامات الجزائر الدولية في مجال حقوق الإنسان".

وقبل الزيارة، قدمت الكرامة تقريرًا يحلل الوضع الحالي في ما يتعلق بالتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ويسلط الضوء على استخدام قوانين وروايات مكافحة الإرهاب لتشويه سمعة واضطهاد أولئك الذين يواصلون حمل رسالة الحراك المتمثلة في تغيير الهيكل الحكومي للبلاد من دولة يسيطر عليها الجيش إلى دولة مدنية وديمقراطية بالكامل.

وفي المغرب، سلطت الكرامة الضوء على استخدام الأخبار والاتهامات التشهيرية والملفّقة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من النشطاء السلميين لقمع الانتقاد السلمي للأجهزة الأمنية في البلاد. في حالات سابقة تتبع نفس النمط، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء استخدام التهم المتعلقة بالجرائم ضد الأخلاق واللياقة، لتشويه سمعة الأصوات الناقدة وإسكاتها في نهاية المطاف، مع عواقب اجتماعية خطيرة ودائمة على الضحايا. ولفتت الكرامة هذا العام انتباه آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مثل هذه الحالات.

في 16 مايو/ أيار 2023 و 22 ديسمبر/ كانون الأول 2023، قدمت الكرامة مذكرتين إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لإبلاغها بالانتهاكات المتعددة التي تعرضت لها السيدة وهيبة خرشيش، ضابطة شرطة سابقة، وابنتها القاصر. انضمت السيدة خرشيش إلى صفوف الأمن الوطني عام 2003 وعينت فيما بعد رئيسة لإدارة مكافحة العنف ضد المرأة. ومن المفارقات، أثناء أداء واجباتها، أنها تعرضت للتحرش الجنسي من قبل رئيسها المباشر. رفضت التزام الصمت وبدأت إجراءات إدارية وقضائية في أغسطس/آب 2016 للتنديد بالمعاملة التي تلقتها. ومنذ ذلك الحين، تعرضت

لمضايقات مستمرة، إما بشكل مباشر من قبل عملاء الدولة المغربية أو بشكل غير مباشر من قبل منصات إعلامية تعمل نيابة عن أجهزة المخابرات.

كما استهدفت انتهاكات حرية التعبير نشطاء بيئيين مثل محمد عطاوي، وهو مدافع ملتزم عن حقوق الإنسان وناشط بيئي، كان ضحية للأعمال الانتقامية وأعمال الترهيب من قبل السلطات المحلية والإقليمية في ميدلت (الأطلس المتوسط) منذ أن ندد بتهريب خشب الأرز في المجتمعات الريفية في المنطقة.

في 22 أغسطس/ آب 2023، خاطبت الكرامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في البيئة مشيرة إلى انتهاكات عدة لحقوق محمد عطاوي في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وذكرت الكرامة أنه اعتقل انتقاما لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات بعد إدانته لتهريب الأخشاب من قبل من وصفهم ب "مافيا الأرز" وصمت السلطات المحلية. واجه مرةً أخرى تداعيات قانونية بسبب نضاله السلمي وحكم عليه بالسجن لمدة 8 أشهر في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2023 في قضية مرفوعة ضده.

في تونس، أعقب استيلاء الرئيس قيس سعيد على السلطة في يوليو/تموز 2021 سلسلة من القيود على الحريات الفردية والجماعية، بما في ذلك اعتقال أعضاء البرلمان وكبار المسؤولين مثل القضاة.

في 07 فبراير/ شباط 2023، قدمت الكرامة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين، وضع بشير العكرمي، وهو قاضٍ تونسي تم إيقافه عن العمل تعسفيًا وضحية للترهيب والانتقام أثناء ممارسة مهامه. وعلى الرغم من صدور حكم نهائي يلغي إيقافه غير القانوني، لم يسمح له بالعودة إلى مهامه بعد، بناءً على شكوى من اثنين من ضباط الشرطة فرض عليهما عقوبات بسبب ارتكابهما أعمال تعذيب في قضية كان يتولى التحقيق فيها.

أعربت الكرامة في عدة مناسبات على مدار العام عن قلقها إزاء حملة القمع المكثفة في البلاد ضد المعارضين السياسيين المفترضين.

في 12 أبريل/ نيسان 2023، قدمت الكرامة والجمعية التونسية لضحايا التعذيب (AVTT) والمحامي كيلاني عبدالرزاق محامي السيد نور الدين البحيري شكوى أمام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب بشأن قضية كل من نور الدين البحيري، المحامي ووزير العدل السابق وبشير العكرمي وكلاهما ضحية تعذيب أثناء اعتقالهما و/أو احتجازهما من قبل الشرطة.

في 05 ديسمبر/ كانون الأول 2023، قدمت الكرامة شكوى إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة حالة السيد راشد الغنوشي، رئيس البرلمان التونسي وزعيم حركة النهضة السياسية المعارضة، الذي حكم عليه في مايو/ أيار الماضي بالسجن لمدة عام بذريعة "تمجيد الإرهاب". وكان السيد الغنوشي، وهو شخصية سياسية بارزة، مستهدفًا بشكل خاص من قبل الشرطة منذ أن أدان بشدة الاستيلاء على السلطة في 25 يوليو/ تموز 2021 ودعا للعودة إلى الشرعية الدستورية والديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، كان موضوع العديد من تحقيقات الشرطة التي بدأت بذرائع مختلفة، بما في ذلك بسبب موقفه السياسي وتصريحاته العلنية لمختلف وسائل الإعلام المحلية والأجنبية.

رصدت الكرامة على مدار العام الوضع في تونس، ففي 18 ديسمبر/ كانون الأول 2023، قدمت الكرامة مساهمتها إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كجزء من إجراءات متابعة التوصيات التي قدمتها اللجنة بعد الاستعراض الدوري السادس لتونس في عام 2020. وسيقوم مجلس حقوق الإنسان، المسؤول عن رصد تنفيذ الدول الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، برصد التنفيذ الفعال لهذه التوصيات خلال دورته المقبلة، التي ستعقد في الفترة من 4 إلى 28

آذار/مارس 2024. وأشارت الكرامة في تقرير المتابعة إلى أن تونس لم تتخذ أي خطوات لتنفيذ التوصيات الهامة التي قدمها خبراء اللجنة، مما يدل على عدم توفر الإرادة السياسية للدولة الطرف لاحترام التزاماتها الدولية.

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

وفي الجزائر، لاحظت الكرامة بقلق بالغ عودة حالات الاختفاء القسري التي أدت إلى اختفاء عشرة إلى عشرين ألف ضحية في عام 1990.

في 29 أغسطس/ آب 2023، وجهت الكرامة نداءً عاجلًا إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري التابع للأمم المتحدة بشأن الدركي السابق عادل عبد المالك، الذي اختفى قسرا منذ اختطافه في 19 أغسطس/ آب من مقر الدرك الوطني بولاية تبسة من قبل مجموعة تابعة للمخابرات الجزائرية. هذا الاختفاء هو جزء من سلسلة من الانتهاكات العديدة التي ارتكبتها السلطات الجزائرية منذ قمع الحراك.

طيلة السنوات العشر الماضية، دعا الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الحكومة الجزائرية إلى السماح له بزيارته للبلاد. وعلى الرغم من الموافقة المبدئية، لا تزال هذه الزيارات تؤجل أو تلغى، مما يدل على عدم استعداد النظام للتعاون مع الآليات الدولية بشأن هذه المسألة.

لا يزال غياب آليات المساءلة في ليبيا يوفر أرضًا خصبة لحقوق الإنسان والانتهاكات الإنسانية. واصلت الكرامة تقديم القضايا والشكاوى إلى خبراء الأمم المتحدة لتعزيز المساءلة وحماية ضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري من جميع أطراف النزاع.

في 20 يوليو/ تموز 2023 و 14 أغسطس/ آب 2023، وجهت الكرامة نداءين عاجلين إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بشأن الاختفاء القسري للداخل فرج عبد الله والشقيقين أبو بكر ومبارك الخزمي، وهما مواطنان ليبيان مفقودان منذ اعتقالهم من قبل ميليشيات مختلفة في البلاد.

حصلت الكرامة هذا العام على الرأي رقم 48/2023 الذي أقر فيه الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لعلي سليمان مسعود عبد السيد الذي اختفى قسرا خلال عام 2016. وفي رأيهم، ذكر خبراء الأمم المتحدة ليبيا بأن "التزامها باحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان واجب على جميع أجهزة الدولة ومسؤوليها ووكلائها، وكذلك على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الآخرين".

كما حصلت الكرامة على الرأي رقم 41/2023 المتعلق بحالة العقيد أسامة محمد صالح الغفير العبيدي، الذي أحيلت قضيته إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بعد اختطافه في 21 مارس/آذار 2022 من قبل ميليشيات لواء "طارق بن زياد" التي يقودها نجل اللواء خليفة حفتر. واعتبر الفريق العامل أنه "على الرغم من أن الجيش الوطني الليبي والميليشيات التابعة له، بما في ذلك كتيبة طارق بن زياد، تحتفظ بهيكل قيادتها الخاص وتعمل بشكل مستقل عن حكومة الوفاق الوطني، فإن الحكومة الوحيدة المعترف بها من قبل مجلس الأمن هي حكومة الوفاق في طرابلس (...)، وهي من تكفل دفع الرواتب والمعدات لأفراد الجيش الوطني الليبي".

أدى نشاط الكرامة هذا العام إلى إطلاق سراح مصطفى طالب يونس عبد الخالق الدرسي بعد ثماني سنوات من الاحتجاز التعسفي. بناء على شكوى قدمتها الكرامة دعا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ليبيا، في رأيه رقم 13/2020، إلى الإفراج عنه فورًا. في 30 أبريل/ نيسان

2023، بعد عدة سنوات من الاحتجاز إلى أجل غير مسمى، أُطلق سراح الدرسي أخيرًا. وشاركت الكرامة العائلة فرحتها، وذكرت بأن إطلاق سراحه لا يعفي ليبيا من مسؤولياتها الناجمة عن انتهاك حقوقه خلال ثماني سنوات من الاحتجاز التعسفي.

على مدار العام، أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تماشيًا مع مخاوف الكرامة، عن قلقها العميق، بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في البلاد، وخلصت إلى أن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن الدولة وقوات الأمن والميليشيات المسلحة قد ارتكبت مجموعة واسعة من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2023، قدمت الكرامة لأول مرة إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة، وضع المهدي البرغثي، وزير الدفاع السابق في حكومة الوفاق الوطني ورفاقه. اختفوا جميعا في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بعد اختطافهم من قبل عناصر من "كتيبة طارق بن زياد"، وهي ميليشيا يقودها صدام خليفة حفتر، في حي السلماني الشرقي في بنغازي (شرق ليبيا). بعد نبأ وفاة البرغثي، أحالت الكرامة قضيته ومرافقيه في نداءٍ عاجل بتأريخ 27 ديسمبر 2023 إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا

بؤرة تركيز

زيارة المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

الجزائر

قام السيد كليمان نياليتسوسي فول، المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بزيارة إلى الجزائر في الفترة من 16 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2023.

وقبل زيارته، قدمت الكرامة تقريرًا يسلط الضوء على استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لقمع النشاط السياسي والحقوقي السلمي. وبذريعة مكافحة الإرهاب، تحتج الجزائر بانتظام بالمادة 87 مكرر من قانون العقوبات التي تعرف مفهوم "الإرهاب" تعريفًا غامضًا، مما يوسع نطاقه ليشمل أنواعًا مختلفة من الأنشطة التي هي في الواقع أعمال غير عنيفة ذات طابع سياسي.

سبق للكرامة أن خاطبت العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة حول الاستخدام التعسفي لهذا التشريع لقمع الحركات السياسية والنشطاء والمتظاهرين السلميين. كما جرى لفت انتباه آليات حماية حقوق الإنسان إلى حالة حقوق الإنسان في الجزائر والتحديات الملحة التي تواجه المجتمع المدني في الممارسة السلمية لحرياته الأساسية للتعبير عن

كليمان نياليتسوسي فول: المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

نفسه والتظاهر في سياق "الحراك"، وهي حركة احتجاج شعبية سلمية واسعة النطاق.

بعد تقديم الكرامة مذكرة، دعا خبراء الأمم المتحدة الحكومة الجزائرية إلى إصلاح تشريعاتها لمكافحة الإرهاب مشيرين إلى أنها "تتعارض مع مبدأ اليقين القانوني، وتقوّض الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير، وتفرض أيضًا عقوبات غير متناسبة على الأعمال التي لا ينبغي التعامل معها بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب".

وجددت الكرامة، في مساهمتها للمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، التأكيد على أن أي دعوة للإصلاح السياسي أو تغيير الحكومة مثل الاحتجاج الشعبي للحراك يجري التعامل معها من قبل السلطات الجزائرية على أنها أعمال إرهابية بموجب المادة 87 مكرر.

وبعد زيارته، قال الخبير إنه لا يرى أي "دليل على الخوف من أن يؤدي فتح الفضاء المدني إلى الفوضى. بدلًا من ذلك، كانت الروح السلمية والمدنية لاحتجاجات الحراك دليلًا على عكس ذلك".

وأشار المقرر الخاص إلى أن "العدد الكبير من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تواجه تهمًا تتعلق بالإرهاب بموجب المادة 87 مكرر من قانون العقوبات دليل على مناخ الشك الحالي تجاه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك التهم الجنائية الموجهة ضد الأفراد والجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية لعقد اجتماعات مع شركاء من بلدان أخرى أو تلقي تمويل من مصادر أجنبية، محظور بموجب القانون التقييدي للغاية 06-12 والتشريعات الأخرى".

في سبتمبر/ أيلول 2022، أثارت الكرامة مسألة الإدراج غير القانوني للأفراد والكيانات على قوائم "الإرهاب" من قبل الحكومة الجزائرية بعد أن شرعت الأخيرة في إدراج 16 شخصًا بشكل غير قانوني، على الرغم من دعوات خبراء الأمم المتحدة المستقلين للامتناع عن القيام بذلك.

بينما استمرت الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السياسيين وغيرهم من النشطاء السلميين في الجزائر، بدأت السلطات في استهداف أقارب المعارضين السياسيين في الخارج كما يتضح من اعتقال عبد الرحمن زيتوت.

في 30 سبتمبر/ أيلول 2022، أحالت الكرامة قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مشيرةً إلى أن عبد الرحمن زيتوت اعتقل لسببٍ وحيد، هو أنه شقيق المعارض السياسي البارز المنفي في لندن، محمد العربي زيتوت.

وكان محمد العربي زيتوت قد أُدرج مؤخرًا على قائمة "الإرهابيين" من قبل الحكومة الجزائرية بسبب مشاركته في حركة رشاد، وهي حركة سياسية معارضة سلمية، شارك في تأسيسها.

وفي هذا السياق، اعتقل شقيقه عبد الرحمن زيتوت في 30 مارس/ آذار 2022 من قبل عشرات من ضباط الشرطة المسلحين يرتدون ملابس مدنية واقتادوه إلى مكان مجهول. اختفى بعد اعتقاله حتى 4 أبريل/ نيسان 2022، عندما علمت عائلته أنه في سجن الحراش (إحدى ضواحي الجزائر العاصمة). وأفاد في وقتٍ لاحق أنه أمضى الأيام الخمسة الأولى من احتجازه في مركز الشرطة المركزي في الجزائر العاصمة، حيث استُجوب مطولًا حول علاقاته بشقيقه، ومعتقداته السياسية، وما إذا كان شقيقه يعيل والديه ماليًا.

وعلى الرغم من أنه لم يكن لديه أي أنشطة سياسية، فقد ظل متهمًا بالقيام "بأنشطة تخريبية"، والانتماء إلى "جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، انتقامًا منه بسبب نشاط شقيقه.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بعد تقديم الكرامة شكواها، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 53/2023 الذي وصف فيه احتجاز زيتوت بأنه تعسفي وطلب الإفراج عنه فورًا. واعتبر الفريق العامل أنه محتجز على أساس تمييزي، ولا سيما بسبب روابطه الأسرية وانتقامًا منه لنشاط أخيه المنفي وآرائه السياسية. ووصف خبراء الأمم المتحدة المستقلون قضيته بأنها قضية "ذنب بالتبعية". وأكد الفريق العامل من جديد أنه "في مجتمع حر وديمقراطي، لا يجوز حرمان أحدٍ من حريته بسبب جرائم، حقيقية أو غير حقيقية، ارتكبها أحد أفراد أسرته بالمولد أو الزواج".

كما أشارت السيدة ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى استهداف أفراد أسر المدافعين عن حقوق الإنسان، وقامت أيضًا بزيارة رسمية إلى الجزائر بين 25 نوفمبر/تشرين الثاني و5 ديسمبر/كانون الأول 2023.

وقالت المقررة الخاصة في بيانها: "يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يختارون العمل خارج إطار المجتمع المدني الذي وضعته الحكومة صعوبات خطيرة، تؤثر أيضًا على أسرهم"، مضيفةً أن "بعض المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كنت أنوي مقابلتهم، رفضوا أو ألغوا الموعد في اللحظة الأخيرة، خوفًا من الانتقام".

كما أشارت المقررة الخاصة إلى أن زيارتها "طغى عليها منع عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الوصول إلى تيزي وزو ووهران أثناء وجودي هناك. وأثناء سفرهم إلى المدينة، تم توقيفهم عند نقاط التفتيش، أو احتجازهم في مركز للشرطة لأكثر من عشر ساعات". لذلك، ذكرت بأن عمل المدافع عن حقوق الإنسان "مشروع، حتى لو كان ينتقد نهج الحكومة تجاه حقوق الإنسان أو حمايتها".

وقد أعربت عن نفس المخاوف التي عبّر عنها زميلها، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية تكوين الجمعيات والتجمع، بعد زيارته إلى الجزائر في سبتمبر/ أيلول، بشأن المادة 87 مكرر من قانون العقوبات لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وذكرت المقررة الخاصة صراحةً في جميع اجتماعاتها تقريبًا مع المسؤولين الحكوميين أن "تعريف الإرهاب في هذه المادة فضفاض للغاية وغامض الصياغة بحيث يتيح مجالًا واسعًا للأجهزة الأمنية لاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان".

وكما أوصت الكرامة في مناسبات عديدة، دعت وزير العدل إلى النظر في تعديل هذه المادة لضمان أن يكون تعريف الإرهاب والجرائم ذات الصلة "واضحًا ومصاغًا بدقة وغير تمييزي وغير رجعي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية".

المشرق

استخدمت الكرامة هذا العام توثيق الحالات الفردية وتقديم التقارير إلى خبراء الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات للفت الانتباه إلى حالة حقوق الإنسان في العراق. ركزت الكرامة بشكلٍ خاص على ممارسة الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب في جميع مرافق الاحتجاز.

علاوة على ذلك، رصدت الكرامة قضايا حرجة أخرى مثل وضع المعتقلين في لبنان وسوريا. في فلسطين، أدى النزاع الدائر في غزة إلى ما وصفته الكرامة وغيرها من المنظمات بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يستمر عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية دون أي مساءلة أو عقاب.

دفعت القيود الجديدة على الحريات العامة في الأردن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى التنديد بتشريع الجرائم الإلكترونية الجديد في البلاد باعتباره يعزز بنشاط تقلص الحيز المدني الأردني.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

في8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، بعد زيارته لمعبر رفح الحدودي مع غزة، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قناعته بأنه "في سياق احتلال عمره 56 عامًا، فإن الوضع الحالي هو الأخطر منذ عقود" بالنسبة لفلسطين والمنطقة. منذ اندلاع الحرب في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تسبب النزاع في خسائر فادحة للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في غزة الذين يواجهون مخاطر كبيرة في محاولتهم الإبلاغ عن الأحداث وسط تقييد الاتصالات من قبل إسرائيل.

كما كانت القيود المفروضة على الأنشطة عبر الإنترنت وتجريمها من قبل الأفراد والمنظمات في الأردن على

جدول أعمال هذا العام. أعربت المتحدثة باسم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ليز ثروسيل، عن قلقها البالغ بشأن قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الذي لا "يمتثل لمتطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالشرعية والهدف المشروع والضرورة والتناسب للقيود المفروضة على الحق في حرية التعبير".

في السنوات الماضية، وثّقت الكرامة العديد من الأعمال الانتقامية الخطيرة ضد النشطاء السلميين في العراق بسبب استخدامهم لحقهم في حرية التعبير.

في 9 أغسطس/آب 2023، بعد زيارته الرسمية إلى العراق، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك عن قلقه إزاء "سلسلة من الإجراءات التي اتخذها أشخاص في مواقع السلطة - على سبيل المثال، رفع دعاوى تشهير جنائية ضد الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني - خلقت تأثيرًا مخيفًا على حرية التعبير".

الحق في الحياة والحرية والأمن: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

لا تزال حالة المحتجزين في لبنان تثير قلقًا خاصًا، في 21 أبريل/ نيسان 2023، قدمت الكرامة مساهمتها في مشروع التعليق العام للجنة الفرعية لمنع التعذيب على المادة 4 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

سلّطت الكرامة، في مساهمتها للجنة الفرعية لمنع التعذيب، الضوء على فشل لبنان في تفعيل آليته الوقائية الوطنية التي أنشئت بموجب قانون صدر عام 2016. وفي غضون ذلك، يجبر المحتجزون على تقديم شكاواهم بشأن أعمال التعذيب أو سوء المعاملة إلى السلطات نفسها المسؤولة عن تنفيذ هذه الأعمال أو التغاضي عنها في المقام الأول. وهذا يتركهم بلا أمل في العثور على راحة حقيقية لمعاناتهم.

في ظل هذه الظروف، واصلت الكرامة توثيق حالات الوفاة أثناء الاحتجاز وأعربت عن قلقها بشأن سجن رومية، شرق بيروت، بعد وفاة سجينين في أقل من 48 ساعة بسبب ظروف الاحتجاز السيئة للغاية.

في حين أن حالة حقوق الإنسان في سوريا لا تزال مروعة، سلّطت الكرامة الضوء على قضية طرد اللاجئين السوريين قسرًا من قبل لبنان باعتباره انتهاكًا واضحًا لاتفاقية مناهضة التعذيب التي تحظر ترحيل الأفراد إلى أماكن قد يتعرضون فيها لخطر التعذيب. منذ 19 أبريل/ نيسان 2023، رحلت السلطات اللبنانية قسرا نحو 150 لاجئًا سوريًا إلى بلادهم عبر معبر "المصنع". وتمت عمليات الترحيل هذه على أساس أن السوريين يفتقرون إلى وثائق الإقامة في لبنان، في حين تم الكشف عن خطط بترحيل 15000 لاجئ سوري كل شهر.

وعلى نفس المنوال، أثار التسليم غير القانوني لمحتجزين في العراق إلى سوريا مخاوف على حياتهم، كما يتجلى ذلك في قضية عزمي دُرّي محمد الحدّار. في 11 مايو/ أيار 2023، وجهت الكرامة نداءً عاجلًا إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب تطلب فيه من العراق الامتناع عن إعادة الحدّار، وهو مواطن سوري محتجز تعسفيًا في سجن الرصافة في بغداد، إلى بلده حيث سيكون عرضة للتعذيب. وبينما تواصل الكرامة متابعة قضيته، لا يزال الحدّار محتجزًا في العراق.

كما تم في الأردن تسليم مطلوبين في انتهاك لحظر طرد الأفراد إلى بلدان قد يواجهون فيها خطر التعذيب. ففي 19 مايو/ أيار 2023، أعربت الكرامة عن قلقها إزاء تسليم الأردن لرجل الأعمال الإماراتي خلف عبد الرحمن الرميثي، الذي حكمت عليه سلطات أبو ظبي غيابيًا

بالسجن لمدة 15 عامًا على خلفية ما يسمى بقضية "الإمارات 94"، على الرغم من خطر تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة، في انتهاكٍ صارخ لاتفاقية مناهضة التعذيب التي يعد الأردن طرفًا فيها.

أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء تسليم الأردن خلف الرميثي إلى الإمارات. وقد دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان السلطات الإماراتية إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوقه، والإفراج الفوري عن جميع المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، حذر أكثر من 30 خبيرًا أمميًا مستقلاً في مجال حقوق الإنسان من أن "الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت من إسرائيل ضد الفلسطينيين بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وخاصة في غزة، تشير إلى خطر حدوث إبادة جماعية".

من غير المفهوم مواقف الدول الغربية إزاء جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتي أسفرت عن عشرات آلاف الضحايا قتلى وجرحى معظمهم من الأطفال والنساء.

باستثناء بعض الدول، مثل بلجيكا وإسبانيا وإرلندا، تبدو معظم الدول الأوروبية متواطئة بشكل فاضح مع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، وهو ما يجعلها شريكًا في المسؤولية أمام البشرية عن هذه الجرائم المروعة.

باتت تتشكل قناعة بأن حكومات معظم الدول الغربية في دعم إسرائيل أصبحت تشكل خطرًا على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بينما كان الاستبداد في العالم العربي هو المشكلة الرئيسية في هذا الشأن.

بؤرة تركيز

المناصرة والتقاضي ضد حالات الاختفاء القسري والإفلات من العقاب

العراق

واصلت الكرامة هذا العام جهودها لتوضيح مصير وأماكن وجود ضحايا الاختفاء القسري في العراق.

في حين تقدر الأرقام الرسمية أن ما بين 250,000 و1,000,000 شخص قد اختفوا منذ عام 1968 بسبب النزاع والعنف السياسي، قدمت الكرامة حتى الآن أكثر من 200 حالة اختفاء قسري إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري.

في 19 أبريل/ نيسان 2023، نشرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري تقريرها بعد زيارتها للعراق في الفترة من 12 إلى 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء تكرار ممارسة حالات الاختفاء القسري في معظم مناطق العراق خلال فترات مختلفة، إلى جانب تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب.

وأشارت اللجنة في استنتاجاتها إلى عدم امتثال العراق لواجباته بموجب المادة 30 من اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وذكرت أن "غالبية الطلبات المسجلة لاتخاذ إجراءات عاجلة لا تزال دون رد".

امرأة في العراق فقدت زوجها وابنها في 2016 (CICR).

وكما لوحظ في التقارير السابقة التي قدمتها الكرامة إلى مختلف لجان الأمم المتحدة، فإن العراق يفشل باستمرار في الوفاء بالتزاماته التقليدية. على الرغم من أن الكرامة أثارت 150 إجراءً عاجلاً بشأن الأفراد المختفين، إلا أن هذه الإجراءات لا تزال دون حل. ونتيجة لعدم الامتثال هذا، كثيرًا ما تحث اللجنة الدولة الطرف على التعاون بحسن نية مع الإجراء. وفي غضون سنة واحدة، ذكرت الدولة الطرف عدة مرات بالتعاون مع الأمم المتحدة.

في فبراير/ شباط 2023، حثت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري الحكومة العراقية على تقديم تفاصيل عن مكان وجود يحيى الجبوري وداود سلمان حسن حبوش حسن العيساوي وحسن محمد حسن العيسى الذين فقدوا جميعًا بعد احتجازهم تعسفيًا خلال عامي 2014 و 2015.

قدمت الكرامة وجمعية الوسام الإنسانية قضية داوود سلمان حسن حبوش حسن العيساوي إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بعد اختطافه من منزله في 8 يونيو/ حزيران 2014 من قبل دورية مؤلفة من ضباط شرطة مسلحين وفوج الإمام الصادق التابع لمنظمة بدر (ميليشيا شيعية في العراق).

أُلقي القبض على اللاجئ الفلسطيني حسن محمد حسن العيساوي في 8 يوليو/ تموز 2015 من قبل العديد من عناصر وحدة الأسلحة والتكتيكات الخاصة (SWAT) الذين وصلوا إلى مكان عمله واحتجزوه أمام شقيقه وموظفين آخرين.

في 14 يوليو/ تموز 2015، قدمت الكرامة وجمعية الوسام إجراءً عاجلاً إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة بشأن يحيى الجبوري، الذي اعتقل مع شقيقه موسى الجبوري من منزلهما في 8 يوليو/ تموز 2014 من قبل عشرات الرجال المدججين بالسلاح يرتدون سراويل عسكرية وقمصانًا مدنية، جرى نقلهم إلى مكان مجهول في شاحنات من دون أي لوحات ترخيص.

في يوليو/ تموز 2023، جددت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري نداءاتها بشأن قضايا علي علوان خلف الجنابي وإبراهيم صبحي موسى علوان الجبوري وعامر عبد المجيد التكريتي، المفقودين منذ سنوات عديدة.

أبلغت الكرامة وجمعية الوسام الإنسانية عن اختفاء علي علوان خلف الجنابي في نداءٍ عاجل بتاريخ 31 مارس/ آذار 2017 بعد اختطافه من قبل مجموعة من جنود الجيش العراقي في منزله في اللطيفية.

أما إبراهيم صبحي موسى علوان الجبوري وعامر عبد المجيد التكريتي، فقد قدمت الكرامة وجمعية الوسام الإنسانية قضيتيهما في 30 يوليو 2015، إذ كانوا من بين عشرات المواطنين العراقيين الآخرين الذين اختطفوا من منازلهم في بغداد في أبريل/ نيسان 2014 خلال موجة من الاعتقالات من قبل القوات الخاصة، وما زالوا مختفين منذ ذلك الحين.

أدت جهود الكرامة هذا العام إلى ظهور إيفان حاتم دهام العباسي التي كانت محتجزة في سجن النساء في بغداد. بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاختفاء القسري، اعترفت السلطات العراقية أخيرًا باحتجاز إيفان وأعلنت أنه حكم عليها بالسجن لمدة 15 عامًا بتهمة الإرهاب.

وكانت الكرامة ومركز إكرام لحقوق الإنسان قاما بتقديم قضيتها إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، وكانت قد اختُطفت من منزلها في تكريت بمحافظة صلاح الدين على يد قوة من جهاز المخابرات بتأريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2019.

النيل

بينما تستمر المخاوف بشأن الاحتجاز التعسفي وسوء معاملة المعارضين السياسيين وغيرهم من النشطاء السلميين في مرافق الاحتجاز في جيبوتي، تدهور الوضع في السودان أكثر بسبب اندلاع الحرب في أبريل/ نيسان الماضي.

في فبراير/ شباط 2023، بعد زيارته للسودان، دعا رضوان نويصر، الخبير الأممي المعني بشأن حقوق الإنسان في السودان، إلى معالجة عاجلة لمساءلة قوات الأمن أمام الشعب في إطار الرقابة المدنية الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وشدد على ضرورة إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية، وفقا للقانون المعتمد في عام 2021 وتقييد استخدام قانون الطوارئ بما يتماشى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادق عليه السودان في عام 1986.

في مصر، ركزت الكرامة في المقام الأول على الانتهاكات الواسعة النطاق والممنهجة للحقوق والحريات والتي لا تزال متفشية.

شددت الكرامة، في تقريرها الصادر في أكتوبر 2023 المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، على أن حالة حقوق الإنسان في مصر، التي كانت مقلقة بالفعل منذ الاستعراض الدوري الأخير للجنة مناهضة التعذيب في عام 2002، قد تدهورت بشكل خطير مع مرور الوقت، ولا سيما منذ استيلاء الجيش على السلطة من قبل الجنرال عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو/ تموز 2013.

واصلت الكرامة توثيق العديد من حالات انتهاكات الحريات العامة والاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في جميع أنحاء البلاد لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

تابعت الكرامة عن كثب حالة الحريات العامة والمدافعين عن حقوق الإنسان التي لا تزال مقلقة في السودان.

في 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، نشرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان تقريرا يستند إلى التحقيقات المستقلة للجنة في عام 2023

للتأكيد على "القمع المنهجي الراسخ ضد وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني". وسلط التقرير الضوء على استمرار الاعتداءات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وفصل كيف أن جهاز الأمن الوطني "أنشأ نظام رقابة واسع النطاق وغير قانوني للحد من وسائل الإعلام المستقلة، وفرض قيودًا ومراقبة واسعة النطاق على المجتمع المدني".

وفي مصر، واصلت الكرامة مراقبة القيود المفروضة على الحريات المدنية، لا سيما تلك التي تهدف إلى قمع المعارضة السياسية.

في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، أصدرت الكرامة وغيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بيانًا مشتركًا نددت فيه بأحكام الإعدام الصادرة عقب محاكمات سياسية في مصر.

ولفتت الكرامة الانتباه إلى الإطار القانوني القمعي الذي تستخدمه مصر لخنق أي شكل من أشكال المعارضة، خاصة في أعقاب تصنيف جماعة "الإخوان المسلمين" السياسية "منظمة إرهابية" في عام 2013. وشددت الكرامة في تقريرها الموازي المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب على أنه تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب"، سنت مصر العديد من القوانين، بما في ذلك تشريعات مكافحة الإرهاب التي تعرف مفهوم "الإرهاب" بشكل غامض، وتوسع نطاقه لاحقًا ليشمل "أعمالًا إرهابية" إضافية مختلفة بينما هي في الواقع أشكال غير عنيفة من المعارضة السياسية. واصلت الكرامة متابعة القضايا التي تظهر إساءة استخدام مصر لمحاكمات الإرهاب لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وإسكات المعارضين واحتجاز النشطاء.

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

رصدت الكرامة على مدار العام العديد من حالات القمع وانتهاكات حقوق الإنسان في السودان وقدمت عدة شكاوى أمام الإجراءات الخاصة بشأن ضحايا الاختفاء القسري.

في أوائل يونيو/ حزيران 2023، قدمت الكرامة نداءً عاجلًا إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري بشأن محمد علي عبد الله الجزولي، الناشط السياسي ورئيس حزب دولة القانون والتنمية، الذي اختطفته قوات الدعم السريع في السودان في 17 مايو/ أيار 2023. وأثناء احتجازه في مكان مجهول، أجبر على الإدلاء باعتراف كاذب تحت الإكراه تم تسجيله واستخدامه لاتهامه بالتورط مع تنظيم الدولة الإسلامية. وكان الجزولي قد اعتقل سابقًا وأفرج عنه بعد شكوى قدمتها الكرامة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بشأن احتجازه التعسفي.

سادت انتهاكات الحق في الحياة والأمن الشخصي في مصر حيث تشكل ظروف السجن اللاإنسانية مصدرًا كبيرًا للقلق.

تلقت الكرامة العديد من الشهادات من عائلات المحتجزين حول الظروف القاسية للغاية في مركز بدر للتأهيل والإصلاح المعروف أيضا باسم "مجمع سجون بدر 1 و 2 و 3". وفي بيان مشترك، نددت الكرامة والعديد

من المنظمات غير الحكومية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات المصرية داخل جميع مجمعات منظمة بدر، مشيرة إلى أن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية تشكل انتهاكًا واضحًا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) التي وضعتها الأمم المتحدة.

خوفًا من أن تشكل ظروف مرافق الاحتجاز بوابة للموت البطيء، خاطبت الكرامة على وجه التحديد العديد من الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وطلبت تدخلها لدى السلطات المصرية لضمان حقوق المحتجزين الأساسية، وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

خلال استعراض مصر من قبل لجنة مناهضة التعذيب، هدفت الكرامة إلى زيادة الوعي بشأن استمرار الإفلات من العقاب في البلاد. وشددت الكرامة في تقريرها المواري إلى اللجنة على الضرورة المطلقة لوضع حد لهذا الإفلات الراسخ من العقاب. أكدت الكرامة أن تقاعس السلطات المصرية عن تنفيذ وإنفاذ القانون الدولي وعدم رغبتها في الوفاء بالتزاماتها التقليدية من العوامل المساهمة في انتشار الانتهاكات في البلاد.

كما تتم إدامة الإفلات من العقاب من قبل المؤسسات الوطنية التي أنشئت في الأصل للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان مثل المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان.

في 1 يونيو/ حزيران 2023، قدمت الكرامة تقريرها عن المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المسؤولة عن تقييم امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس.

سلطت الكرامة الضوء في تقريرها على عدم استقلالية المجلس القومي لحقوق الإنسان عن الحكومة، مشيرة إلى أن مصر تستخدمه بشكل فعال كأداة للعلاقات العامة للتغطية على سجلها السيء في مجال حقوق الإنسان.

بؤرة تركيز

الإفلات من العقاب المتوطن وتآكل حقوق الإنسان

جدارية التعذيب في مصر موقع الاشتراكي

مصر

بعد مرور عقد على مذبحة ميدان رابعة المروّعة، تمت مراجعة حالة حقوق الإنسان في مصر للمرة الخامسة من قبل لجنة مناهضة التعذيب المسؤولة عن مراقبة تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من قبل الدول الأطراف. قدمت مصر تقريرها الدوري الخامس، الذي تأخر 19 عامًا، خلال الدورة 78 للجنة مناهضة التعذيب التي عقدت في جنيف في الفترة من 30 أكتوبر/ تشرين الأول إلى 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

قبل الفحص الدوري في أكتوبر 2023، قدمت الكرامة تقريرها الموازي، والذي يثير جملة من القضايا بشأن حالة حقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك ظروف الاحتجاز في السجون ومرافق الاحتجاز المصرية، وممارسة الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع، والاختفاء القسري، والتعذيب، وإساءة استخدام قانون مكافحة الإرهاب من قبل السلطات.

وفي هذا السياق، لفتت الكرامة انتباه خبراء الأمم المتحدة المستقلين إلى إنكار مصر التعذيب المنهجي في البلاد.

وسلط تقرير الكرامة الضوء على عدم امتثال الدولة الطرف للإجراء المنصوص عليه في المادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي تسمح لخبراء لجنة مناهضة التعذيب بإجراء تحقيق إذا تلقوا "معلومات موثوقة تحتوي على مؤشرات قوية على أن التعذيب يمارس بشكل منهجي في أراضي دولة طرف".

وانطلاقًا من قلقها إزاء تفشي استخدام التعذيب، شرعت الكرامة في هذا الإجراء في مارس/ آذار 2012 من خلال تقرير أولي مدعمًا بالعديد من روايات التعذيب، التي تتوالى بانتظام حتى عام 2016. أدت هذه التقارير، إلى جانب تقارير خبراء وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، إلى إعلان لجنة مناهضة التعذيب أنها تلقت أدلة كافية لاستنتاج أن التعذيب ظل منهجيًا في مصر على الرغم من التغييرات المختلفة في الحكومة. في ضوء المعلومات الواردة من الكرامة ومصادر أخرى، خلصت لجنة مناهضة التعذيب إلى أن التعذيب "ممنهج وواسع الانتشار ومتعمد" في مصر.

وفي أعقاب المراجعة، أوصت لجنة مناهضة التعذيب مصر بإنهاء ممارسة التعذيب في مراكز الاحتجاز، وضمان سياسة عدم التسامح مطلقًا مع جرائم التعذيب، وإنهاء إفلات الجناة من العقاب، والتأكد من أن المسؤولين يدينون علنًا التعذيب وسوء المعاملة. ومع ذلك، لم تمتثل الحكومة المصرية ولم تنفذ توصيات اللجنة حتى أنها رفضت التوصيات المُلحّة بما في ذلك "وضع حد فوري لاستخدام الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي"، أو إنشاء "سلطة مستقلة للتحقيق في مزاعم التعذيب والاختفاء القسري وسوء المعاملة".

وخلال استعراض هذا العام، ذكّرت الكرامة بفشل مصر في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، مشددة على ضرورة وقف التدهور الكبير في أوضاع حقوق الإنسان منذ الانقلاب العسكري للجنرال السيسي عام 2013. وشددت الكرامة على الضرورة الملحة لحث مصر على وقف هذه الانتهاكات بشكل نهائي وضمان المتابعة المناسبة للإشراف على تنفيذ جميع التوصيات. وعلى الرغم من أن الوفد المصري أنكر مرارًا وتكرارًا ارتكاب السلطات انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الاجتماع العام، فقد لاحظت اللجنة انتشار استخدام الاحتجاز التعسفي وادعاءات الاختفاء القسري أو التعذيب أو سوء المعاملة. وبعد الاستعراض الدوري، أصدر خبراء الأمم المتحدة توصيات عدة تتماشى مع تلك التي اقترحتها الكرامة لوقف هذه الممارسات.

بؤرة تركيز

الرئيس السابق محمد سامبي ضحية المحاكمات السياسية

جزر القمر

واصلت الكرامة عن كثب متابعة انتهاكات حقوق الإنسان في جزر القمر من خلال مثال توضيحي يتجسد في حالة الرئيس السابق أحمد عبد الله محمد سامبي.

في 17 يناير/ كانون الثاني 2023، عبرت الكرامة عن قلقها البالغ إزاء الحكم النهائي بالسجن مدى الحياة بعد إجراء شابته بوضوح العديد من المخالفات وفي انتهاك صارخ للمعايير الدولية والقانون المحلي، وأحالت الكرامة مرةً أخرى قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

وكانت الكرامة قد رفعت قضيته لأول مرة في 29 مايو/ أيار 2018 بعد عشرة أيام على اعتقاله في موروني، على خلفية انتقاده علنًا قرار خليفته، الرئيس غزالي عثماني، تعليق عمل المحكمة الدستورية وإعادة النظر في إجراء استفتاء لمراجعة الدستور وبالتالي السماح بتمديد ولايته.

وبناءً على طلب الكرامة، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة الرأي رقم 65/2018 وحث سلطات جزر القمر على إطلاق سراحه معتبرا أن حرمانه من الحرية تعسفي، وذكر بأن "الحق في اعتناق آراء، بما في ذلك الآراء التي تنتقد السياسة

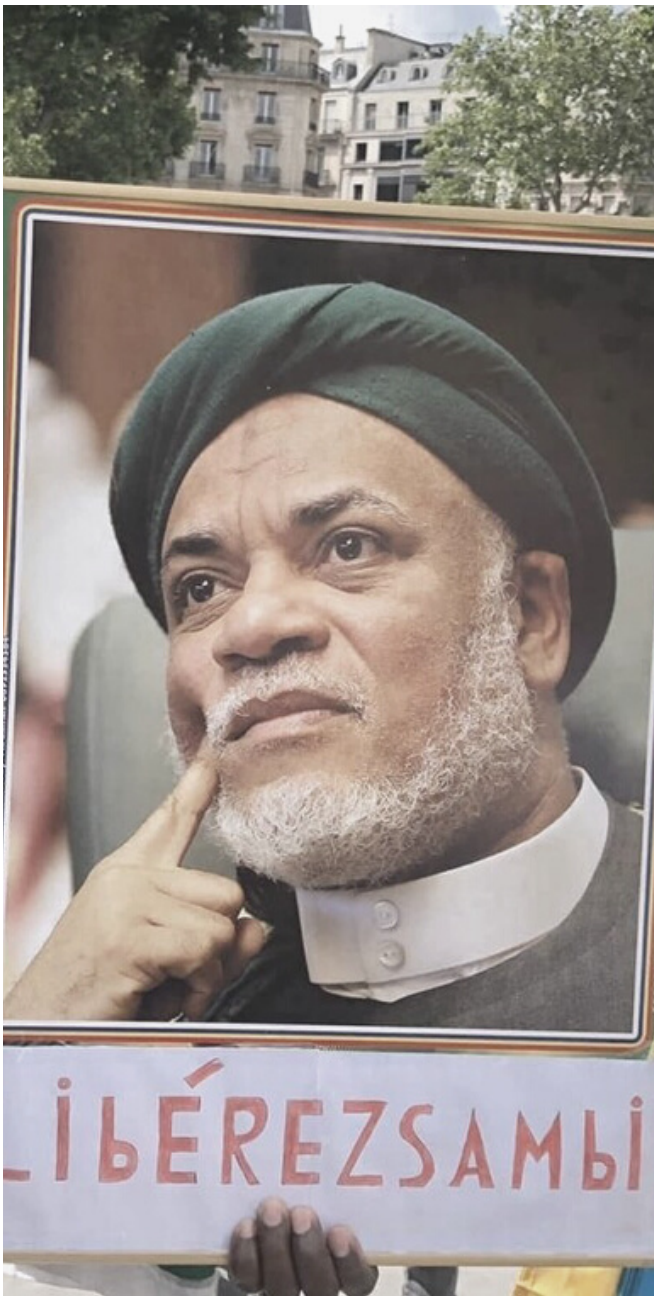

لافتة في وقفة احتجاجية بباريس تطالب باطلاق سراح الرئيس محمد سامبي المحتجز تعسفيا منذ 18 مايو/أيار 2018.

الرسمية للحكومة، والتعبير عنها، محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان".

وعلى الرغم من رأي الفريق العامل، امتنعت سلطات جزر القمر عن إطلاق سراحه، بل ذهبت لإضفاء طابع قانوني على احتجازه بإحالته في 20 أغسطس/آب 2018، إلى المحكمة أمام قاضي التحقيق، هو ابن شقيق الرئيس غزالي عثماني، والذي اتهمه بالفساد وأمر بوضعه في "احتجاز مؤقت" لمدة أربع سنوات.

وبعد أربع سنوات من السجن في ظروف صعبة، أُحيل الرئيس السابق إلى محكمة أمن الدولة، وهي محكمة طوارئ أعادها الرئيس غزالي عثماني لمحاكمة معارضيه في انتهاك للدستور.

ومن "تهديد النظام العام" لتبرير اعتقاله إلى الاتهام بالفساد دون دليل يسمح باستمرار احتجازه لمدة 4 سنوات، حكمت محكمة أمن الدولة أخيرًا على السيد سامبي بالسجن مدى الحياة بذريعة "الخيانة العظمى"، وهو اتهام لا أساس له من الصحة اتخذته سلطات جزر القمر فقط لإضفاء طابع قانوني على احتجازه وبالتالي استبعاده نهائيًا من الحياة السياسية للبلد.

بؤرة تركيز

خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان يدعون إلى الإفراج الآمن عن مصطفى الجديد العُزيبي، أحد آخر "السجناء المنسيين"

غوانتانامو

في 2 يونيو/ حزيران 2023، نشر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي قراره بشأن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى لمصطفى فرج محمد مسعود الجديد العُزيبي (المعروف أيضا باسم "أبو فرج الليبي")، والذي كانت الكرامة قدمت شكوى نيابة عنه إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

وقد احتجز هذا المواطن الليبي تعسفًا في معتقل خليج غوانتانامو منذ نقله من "موقع أسود" تابع لوكالة الاستخبارات المركزية في 4 سبتمبر/أيلول 2006. أثناء احتجازه في هذه المواقع السوداء، تعرض الجديد العُزيبي للتعذيب الذي مارسه عملاء وكالة المخابرات المركزية في شكل "تقنيات استجواب معززة". اعترفت حكومة الولايات المتحدة رسميًا بإخضاع الجديد العُزيبي للأفعال التالية على الأقل: التلاعب بالنظام الغذائي، التعرية، الصفع على الوجه والإهانة، الضرب في البطن، الحبس في مكان ضيق، الوقوف على الحائط، أوضاع إجهاد، الإيهام بالغرق من خلال الغمر بالماء، والحرمان من النوم لأكثر من 48 ساعة.

مصطفى فرج محمد مسعود الجديد العزيبي (المعروف أيضًا باسم "أبو فرج الليبي").

ونتيجة لهذا التعذيب، أصبح مصطفى الجديد العزيبي اليوم، وفقًا للعاملين الطبيين العسكريين الأمريكيين أنفسهم، "أشد المعتقلين ضعفًا وعجزًا في قاعدة غوانتانامو البحرية"، بسبب التعذيب وسوء المعاملة اللذين تعرضا لهما على أيدي القوات الأمريكية على مدى العقدين الماضيين تقريبًا.

واليوم، لا تلوح في الأفق نهاية لاعتقال الجديد العزيبي. وبعد مرور ما يقرب من 20 عامًا على اعتقاله، لم تقدم السلطات الأمريكية شاهدًا واحدًا أو أدلة مادية تُدينه أو تدعم استمرار احتجازه.

وفي رأيهم، وجد خبراء الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن اعتقاله التعسفي، في حين وجدت باكستان ورومانيا أيضا مسؤولتيْنِ عن احتجازه السري المبكر في قواعد وكالة المخابرات المركزية التي تعرض فيها العزيبي لأشكال قاسية من التعذيب.

وخلص خبراء الفريق العامل بقلق إلى أنه على الرغم من أن العزيبي هو المعتقل الأكثر إعاقة وعجزًا في خليج غوانتانامو، إلا أنه لا يتلقى الرعاية الطبية التي يحتاجها لأن حكومة الولايات المتحدة ترفض تزويد المحتجزين بنفس مستوى الرعاية الطبية التي تقدمها لموظفيها. ونتيجة لذلك، تدهورت صحته بشكل خطير، ومع عدم اقتراب موعد إطلاق سراحه، فإنه محتجز فعليًا بشكلٍ غير إنساني إلى أجل غير مسمى، وهو ما يرقى في حد ذاته إلى شكل من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية.

وعلاوة على ذلك، لاحظ الخبراء أن مختلف حالات إنكار حقوق العزيبي والقيود المفروضة عليه تعزى أيضًا إلى التمييز على أساس دينه كرجل مسلم. وفي حين تناول الفريق العامل قضية العزيبي على وجه التحديد في هذا القرار، ذكر الخبراء أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في قضيته تنطبق أيضًا على محتجزين آخرين في حالات مماثلة في خليج غوانتانامو.

وخلص الخبراء إلى أنه "على مدى السنوات ال 15 الماضية، تناول الفريق العامل العديد من حالات الاحتجاز في خليج غوانتانامو" مسلطًا الضوء على "النمط الذي تتبعه السلطات الأمريكية في جميع هذه الحالات، ويذكر بأنه في ظل ظروف معينة، يشكل السجن الواسع النطاق أو المنهجي أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية انتهاكًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي وقد يشكل جرائم ضد الإنسانية».